ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1954- 1976

مشروعية تحديد جنس الجنين في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري

Legality of determining the sex of the fetus in the light of Islamic law and Algerian law

سعيدي محمد نجيب *
المخبر المتوسطي للدراسات القانونية
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)
nadjibmohammedsaidi@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 05/ 03/ 2023 تاريخ قبول المقال: 14/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

الهدف من الزواج هو تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة، ولا تكتمل هذه الأخيرة إلا بإنجاب الذرية، التي تعتبر رزق من الله تعالى قام بتقسيمه بين العباد فمنهم من رُزق بالبنين ومنهم من رزق بالبنات، ومنهم من رزق كلا الجنسين ومنهم من كتب له أن يكون عقيما، مما دفع بالبعض البحث عن الوسائل الطبية الممكنة للحصول على الذرية والبعض الآخر البحث عن طريقة لإختيار جنس المولود المرغوب فيه.

وبالرغم من أن اختيار الجنس يثير عدة اشكالات، ويؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي، إلا أنها صارت تلقى رواجا كبيرا في بعض المجتمعات خاصة إذا ثم اعتبارها وسيلة طبية لعلاج بعض الأمراض الوراثية.

الكلمات المفتاحية: تحديد الجنس، الجنين، أمراض وراثية.

Abstract:

The goal of marriage is to form a family based on affection and mercy, and the latter is not complete without having offspring, which is considered a provision from God Almighty, who divided it among the servants. This prompted some to search for possible medical means to obtain offspring, and others to search for a way to choose the desired sex of the newborn.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1954- 1976

Although sex selection raises several problems and leads to a natural imbalance, it has become very popular in some societies, especially if it is then considered a medical method for treating some genetic diseases

Key Words: Sex identification , fétus , Genetic diseases.

مقدمة:

لقد تجلّت سنة الله تعالى في تسييره للحياة وعمارة الأرض من خلال ثوابت شرعية لحماية التكاثر البشري، إذ جعل أساس التكامل بين نوعي الجنس (الذكر والأنثى)ضروري لكي تتحقق الحياة، وتحفظ مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية من خلال المحافظة على النسل من الإنقراض والإختلال[1].

ولقد توصل علماء الهندسة الوراثية من خلال الاكتشافات العلمية من معرفة كيفية تكوين المضغة وتطورها ومعرفة حتى نوع الجنين، مع امكانية اختياره وادخال بعض المواصفات والتحسينات عليه حسب الطلب[2].

من هنا تظهر أهمية البحث الذي يعالج قضية من القضايا المستجدة على الساحة الطبية ألا وهي إمكانية اختيار جنس المولود والتي تعد من النوازل التي تحتاج لدراسة معمّقة قبل إصدار أي حكم من شأنه احداث خلل في التركيبة البشرية للأسرة والمجتمع.

سنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في:

هل يمكن اعتبار عملية تحديد جنس الجنين ضرورة مباحة؟ وما هو موقف الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري من هذا الإختيار؟ والتي تتفرع عنها مجموعة من الإشكاليات المتمثلة خاصة في:

ما حقيقة فكرة اختيار جنس المولود؟

ما هي الطرق أوالأساليب العلمية المنتهجة في تحديد جنس الجنين؟

كيف عالجة الشريعة الإسلامية والمشرع الجزائري هذه التقنية الطبية ؟

للإجابة على هذه التساؤلات نتبع المنهج التحليل الوصفي وذلك لتحليل النصوص المرتبطة بالموضوع بالإعتماد على خطة من مبحثين، حيث سنعالج في:

المبحث الأول: ماهية تحديد جنس الجنين.

المبحث الثاني: النظرة الشرعية والقانونية لإختيار جنس الجنين.

المبحث الأول:ماهية تحديد جنس الجنين

لقد ضل جنس المولود المنتظر الشغل الشاغل للوالدين خاصة والعائلة عامة، وهذا لعدة اعتبارات من بينها أن الولد هو الركيزة الأساسية ويحمل اسم العائلة و يكون السند القوي لأبيه.

إن محاولة التحكم بجنس الأبناء للوصول إلى الجنس المرغوب يمكن تحقيقه بعدة طرق من خلال الأساليب الطبية التي صارت متاحة من خلال هذا المبحث سنتطرق لتوضيح فكرة اختيار جنس المولود مع ذكر الأسباب(مطلب أول)، ثم شرح ما هي الطرق الطبية المتبعة لإختيار الجنس المطلوب (مطلب ثان).

المطلب الأول:مفهوم فكرة اختيار جنس الجنين وأسبابه

إن التطور العلمي في مجال العلوم الطبية والبيولوجية أثر في الحياة الزوجية تأثيراً مباشراً، ولاسيما ما تعلّق بالإنجاب عن طريق التلقيح الإصطناعي، ثم الوصول لتحديد جنس الجنين حيث أصبحت هذه الأخيرة من المسائل المستجدة، والتي توسع العلم الحديث فيها في عصرنا الحالي بعدما كانت مجرد فكرة أو تصور يحتاج للإثبات.

ولشرح وتبسيط هذه التقنية لابد من التطرق للتعريف من خلال الفرع الأول لتوضيح الصورة، ثم سرد أسباب الإستعانة بهذه التقنية في الفرع الثالث.

الفرع الأول:تعريف تقنية اختيار جنس الجنين

إن الهدف من التحكم في جنس المولود هو الرغبة والوصول إلى الجنس المرغوب فيه سواء كان ذكرا أو أنثى. ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق سواء قبل أو أثناء الحمل. فما المقصود بهذه الطريقة؟

وردت في هذا الشأن عدة تعريفات نذكر البعض منها:

فيه من عرّفها «أن يعالج مني الرجل بوسائل طبية معاصرة ومتقدمة ومعقدة ومختلفة، لضمان إنجاب مولود من جنس معين سواء كان ذكرا أو أنثى[3]». وقيل أيضا أنه «يتم في تدخل الإنسان بالعمل على إحداث حمل من صنف يريده»[4].

وهناك من عرّفها أنه « ما يقوم به الزوجان من الأعمال والإجراءات الطبيعية بنفسهما، أو الطبية من خلال مختص بهدف تحديد ذكورة الجنين أو أنوثته[5]. وثم تعريفه أيضا « تحديد جنس الجنين هو اختيار بويضة مخصبة بالنوع مذكرة أومؤنثة،ويتم اختيارها من الأبوين ابتداء أو من الطبيب بناء على طلب هذين الأبوين بإجراءات طبية مشروعة تراعي الضوابط الدينية والأخلاقية»[6].

كما يطلق على عملية تحديد جنس الجنين مصطلح الإستصفاء الجنسي، أي امكانية الوالدين بمساعدة الطبيب على اختار جنس مولودهما.

من خلال هذه التعريفات نستشف ما يلي:

-أن هذه التقنية تتم بين رجل وامرأة تربطهما علاقة زوجية و بارادتهما و بغض النظر عن الدوافع.
-لنجاح هذه التقنية لابد من اتباع مجموعة من الإجراءات الطبية لاختيار نوع الجنين.
-هذه العملية تتم بين الزوجين و بتدخل الطبيب المختص.

وتجدر الإشارة إلى أننا تعوّدنا على أن القانون يتجاهل أو يتفادى تقديم تعريفات ويهتم فقط بإصدار الأحكام ووضع الشروط والجزاءات المترتبة عن مخالفة القواعد، وهذا ما لمسناه في المشرع الجزائري من خلال قانون الصحة[7] حيث تحاشى وضع تعريف لهذا الموضوع، واكتفى بمنعه.

ولأن أسباب تحديد جنس الجنين تختلف من شخص لأخر باختلاف العلة والدافع، سنبين في الفرع الموالي أهم الأسباب التي أدت لبروز هذه التقنية.

الفرع الثاني:أسباب اللجوء لتحديد نوع الجنين

لم تعد الرغبة في إنجاب الذكور هي الباعث الوحيد على البحث العلمي المتواصل، فلقد أثبتت الدراسات العلمية والطبية الحديثة أن هناك بعض الأمراض الوراثية التي تنتقل من الآباء والأمهات إلى الأبناء والأحفاد وإلى نوع دون النوع الآخر. وبالتالي سار التوجه الحديث البحث عن كيفية تفادي هذه الأمراض بغض النظر عن البحث عن نوع الجنين طالما أنه أصبح يهدد صحة المولود بشكل عام[8].

وتماشيا مع ما ثمّ ذكره، فإن أسباب تحديد جنس الجنين تختلف من شخص لآخر، ويمكن تقسيمها إلى نوعين: أسباب طبية وأخرى غير طبية.

أولا: الأسباب الطبية

تتمحور هذه الأسباب الطبية حول الوقاية من بعض الأمراض الوراثية، لأن هناك بعض الأمراض التي تنتقل عن طريق الصبغي الجنسي(x) وهي بذلك تظهر عند جنس دون الآخر وتسمى (أمراض مرتبطة بالجنس)، حيث تصيب الذكور في الغالب لأنه لا يوجد لديهم سوى صبغي واحد (x)، فإن كان الأب سليما وكانت الأم تحمل المرض فيحتمل إصابة نصف أبنائها بالمرض الوراثي، بينما يحتمل أن تحمل نصف بناتها المرض دون ظهور أعراضه، وبالمقابل فإن كان الأب مصاب بالمرض الوراثي وكانت الأم سليمة فلا يمكن أن يحمله لأبنائه الذكور لأن الصبغي الذي يقدمه لهم يتمثل في الصبغي (y)[9].

وتتمثل هذه الأسباب في:

1-عدم القدرة على الانجاب بالطرق الطبيعية وبالتالي يجوز اللجوء للتلقيح الصناعي أو طفل الأنابيب، والتي تتيح اختيار جنس الجنين عن طريق معالجة و اختيار الحيوانات المنوية.

2-الوقاية من الأمراض الوراثية المرتبطة بالجنس (اختيار جنس الجنين بسبب المرض الوراثي)فهناك أمراض وراثية أو تشوهات خلقية قد تلازم نوعا من الجنس بذاته، فيلجأ إلي النوع الآخر عن طريق اختيار جنس الجنين تجنبا للإصابة[10].

ومن أمثلة هذه الأمراض الوراثية:

*مرض الناعور أو الهيموفيليا والذي يعرف بالنازف وهو النزف المتصل لنقص أحد العوامل المهمة في عملية تخثر الدم (التجلط)، ويكون بشكل عفوي.

* مرض عمى الألوان أي عدم القدرة على تمييز الألوان خصوص الأحمروالأخضروالذي يصيب الذكور بصفة عامة.

*مرض حثل دوشين أو الحثل العضلي وهو أحد الأمراض المشهورة التي تصيب الذكور فقط، ويبدو كضعف عضلي تزداد مضاعفاته تدريجيا إلى أن تودي بحياة المريض غالبا.

*مرض ليش نيهان (فرط حمض البول الوراثي) وهو زيادة حامض البوليك في الدم والبول مما يحدث فشلا بالكلي، وأغلب هذه الأمراض تصيب الذكور ويمكن الوقاية منها باختيار جنس الجنين، فيتم اختيارالأنثى تفاديا لإنجاب ذكر مصاب بهذه الأمراض مثل مرض (النقرس، الفلج الصفيحي) لدى الذكور، وغياب المخ والسلسلة المشقوقة لدى الإناث، وبالتالي يجوز اختيار نوع الجنين بسبب المرض الوراثي[11].

3-مرض الضمور العضلي وبعض حالات " الأنيميا":و هو عبارة عن اضطراب جيني يقوم بإضعاف عضلات الجسم تدريجيا، وسبب حدوثه هو وجود معلومة جينية خاطئة أو مفقودة تمنع الجسم من صنع البروتينات اللازمة لبناء عضلات سليمة وقوية والتي تنتقل إلى الذكور فقط، في الوقت التي تكون فيه الإناث حاملات للمرض فقط.

4- الإصابة بالتخلف العقلي خاصة لذى الذكور نتيجة أصابتهم بمرض (متلازمة داون)[12].

من خلال ما ثم سرده، نرى أنه من أجل المحافظة على النسل وتجنب الأمراض الوراثية المزمنة، يمكن اللجوء لعملية تحديد الجنس البشري ولكن في نطاق محصور أي في حالة التأكد من وجود وانتقال للأمراض الوراثية، مع بقائه تحت المراقبة حتى لا يُخرج عن نطاقه العلاجي ويصبح طريقا لتحقيق طلبات الأزواج في اختيار نوع الجنين حسب أهوائهم .

ثانيا: الأسباب غير الطبية

تتمثل الأسباب غير الطبية لاختيار جنس الجنين في رغبة الزوجين في ذلك لأمور منها:

1-حماية بعض العائلات من التفكك الأسري، فهناك أسر وعائلات تهدم لمجرد أن الزوجة لا تلد الذكور.

2-الوقاية من الأمراض النفسية، فهناك من البنات من تصاب بأمراض نفسية لمجرد معرفتها أن الأبوين كانا يريدانها ذكرا.

3-أن يكثر الزوجان من إنجاب جنس واحد، ويرغبان في جنس آخر، كأن يكون عندهما أكثر من أنثى ويرغبان في الذكر، فالوالد يحتاج لذكر يحمل اسمه أو يشاركه في أعماله اليومية، أو تحتاج الأم لبنت تساعدها في الأعمال المنزلية وما شابه ذلك[13].

4-الأمل في نصرة الذكر وكفالته عند الحاجة إليه في الضعف والكبر.

5-استجابة لبعض الضغوط الاجتماعية والعادات.

6-مطالب سياسية أو أمنية أو اقتصادية على مستوى الدول، الأمر الذي يدفعها على سن قوانين تخدم هذه المطالب وكمثال على ذلك دولة الصين التي أصدرت قانونا يحدد لكل أسرة طفلين فقط[14]، مما أدي لانتشار ظاهرة الإجهاض في حالة كان الجنين أنثى بسبب أن الأسر تفضل الذكر بدرجة أولى .

7-هناك من الناس من يفضّل الأنثى لما لها من عاطفة ولما تقدمه من دعم لوالديها خاصة عند الكبر ,فالإنسان مجبول على تخيّر الأفضل له، فمن كانت ذريته بنات يرغب في الولد، والعكس صحيح[15].

بالرغم من أن هناك أسباب قوية ومقنعة، لكن لا يمكن جعل الموضوع بين أيدي الناس ليتحكموا فيه حسب ميولهم، لأن ذلك سيؤدي لاختلال التوازن البشري وكل أسرة تبحث عن مصالحا في الحياة، فيجب حصره في حالات خاصة تتطلب رأي كل من الطب والشريعة والقانون حتى لا يخرج عن السيطرة.

المطلب الثاني:الطرق الطبية المتبعة في اختيار نوع الجنين

إن فكرة تحديد جنس الجنين ليست بالقضية الجديدة، بل هي مسألة تعود جذورها إلى القدم. ففي سنة خمسمائة قبل الميلاد توصلت مدارس الطب الهندية إلى أنه يمكن التأثير على جنس الجنين في بعض الحالات بفعل الطعام أو العقاقير كما ذكر بعض المؤرخين[16]. وبعدها ثم التوصل إلى وسيلة طبية يستطيعون بها وقبل إجراء عملية التلقيح الإصطناعي تغريق نواة الخلية المنوية المسؤولة في تحديد جنس المولود،بحيث لا يستخدم عند إجراء العملية إلا الخلايا المحملة بالكروموزوم (Y) إذا كانت الرغبة في الذكر والكروموزوم (x)إذا كانت الرغبة في الأنثى[17].

إن الجديد في قضية تحديد جنس الجنين يتمثل فيما طرأ من تقدم في الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها تحديد جنس الجنين وبالتالي، فعملية اختيار جنس الجنين تتم بعدة طرق حيث يعتمد بعضها على الغذاء وبعضها على توقيت الجماع، وبعضها على اختيار الحيوانات المنوية وفصلها[18]. هذا ما سنحاول شرحه من خلال هذا المطلب من خلال شرح الطرق الطبيعية (فرع أول)، ثم الطرق المخبرية (فرع ثان).

الفرع الأول: الطرق الطبيعية لإختيار جنس الجنين

ونعني بها اتباع الوسائل الطبيعية للحمل بدون تدخل الطب لتهيئة البيئة المناسبة للحصول على جنين معين،بالرغم من أن الإنجاب كان ذكرا أوأنثى فهو نعمة عظيمة من الله عزّوجل، ومن حرم منها حرم خيرا كثيرا،مصداقا لقوله تعالى ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[19]. ومع ذلك فهناك من يفضل جنسا على الآخر، ويتخذ كل الأسباب لتحقيق حلمه.

ومن بين الطرق المتبعة في اختيار نوع الجنين هناك الجدول الصيني، إختيار نوعية الغداء، توقيت الجماع(وقت الإباضة)، الغسول الكيميائي.

أولا: الجدول الصيني

هو أقدم وسيلة للتنبؤ بجنس الجنين اعتمد عليها الصينيون منذ أكثر من سبعمائة عام، حيث عكف علماء الفلك القدامى لإيجاد علاقات فلكية خاصة بين عمر الجنين وعمر الأم وربطهما بخمس عوامل وهي الماء، الأرض،الخشب، النار والمعدن.كما اعتمد البرنامج الصيني على فرضيات فلكية ثم وضعها لتحديد نوع الجنين وأكّدوا أن صحّته يمكن أن تصل إلى 90% من الصواب. ولقد تم العثور على المخطوطة الأصلية للمواليد مدفونة في قبر ملكي بمدينة بكين، وهي اليوم معروضة في معرض بكين العلمي، حيث يمكن من خلالها التنبؤ إذا كان المولود ذكرا أو أنثى، وذلك عن طريق مقارنة عمر الأم القمري والشهر الذي تكون فيه الجنين[20].

ولاستخدام هذا الجدول لا بد من معرفة أمرين: الشهر القمري الذي حدث فيه الحمل والعمر القمري للأم عند حدوث الحمل. وقد اعتمد الصينيون على التقويم القمري لحساب عمر الأم حيث تضاف سنة واحدة إلى عمر الأم الحالي، فمثلا إذا كان عمر الأم الحامل 32 سنة، فعمرها بالنسبة للتقويم الصيني 33 سنة، وذلك لآن الصينيين يضيفون الأشهر التسعة للحمل إلى عمر الجنين عند ولادته ليصبح عمر عاما واحد عند قدومه إلى عالمنا[21].

نظرا لأن دورة القمر في علم الفلك الصيني تتجدد كل 12 عاما، فقد قسّم الصينيون تقويمهم إلى12 قسما، وكل قسم يتكون من 12 شهرا. ولقّبوا كل عام باسم من أسماء الحيوانات التالية الحصان، الخروف،الفأر الثور، النمر، القط، التنين، الثعبان، القرد، الديك، الكلب، الخنزير. وبعد تحديد الشهر القمري الذي وقع فيه الحمل،يأتي دور الجدول الصيني لإيجاد المربع الذي يتقاطع فيه كل من العمر القمري للأم والشهر القمري للحمل الذي يحدد نوع الجنس المتوقع [22].

ثانيا: نوعية الغداء

لقد أثبتت الأبحاث الأخيرة التي أجريت في واشنطن، والتي تؤكد أن غذاء الأم قبل الحمل يلعب دورا كبيرا في تحديد جنس الجنين، فالغذاء يؤثر على المستقبلات التي ترتبط بها الحيوانات المنوية في جدار البويضة والتي عن طريقها تخترق الجدار ويحدث التلقيح[23] .

كما أوضح العلماء أن زيادة نسبة الصوديوم والبوتاسيوم في الغذاء يسبب تغييرات على جدار البويضة لجذب الحيوان المنوي الذكري(Y) واستبعاد الحيوان المنوي الأنثوي، كما يحول الوسط في عنق الرحم والمهبل إلى قاعدي وبالتالي تكون فرصة إنجاب الذكر أكبر.ومن بين الأغذية الموصى بها نذكر على سبيل المثال الفواكه الطازجة كالموز والبطيخ والمشمش وعصير البرتقال والكرز، أما الخضروات مثل البطاطا العادية والحلوة والذرة، ومن الحبوب الفاصولياء والعدس والأرز والخبزالأبيض، واللحوم كصدر الدجاج، كما يجب الإبتعاد عن القهوة والخبز الأسمر[24].

أما إذا زادت نسبة الكالسيوم والمغنيزيوم في الدم ينجذب الحيوان المنوي الحامل للكروموزوم الأنثوي (x) ويحول الوسط إلى حامضي وبالتالي تكون النتيجة أنثى بإذن الله. وفي هذه الحالة يُنصح بتناول الحليب بجميع أنواعه ومشتقاته، ومن الحبوب يُنصح باللوزوالقمح والحمص، ومن الخضروات النباتية الخس والجزروالثوم والفواكه كلها ماعدا ما ثم ذكره سابقا[25].

إن وجود هذه المعادن في الطعام يلعب دورا أساسيا في تحديد جنس المولود، ولكن تبقى آلية عملها غير معروف بشكل دقيق، بالرغم من أنها تقوم بتعديل الإفرازات المهبلية التي تصبح أكثر تقبلا لنوع محدد من الحيوانات المنوية.

وفي المقابل، هناك أراء جاءت مغايرة لما سبق ترى أن ما ذكر من تأثير الأغذية في عملية اختيار جنس الجنين ما هي إلا ادعاءات غير كافية للتعميم[26].

ثالثا: اختيار توقيت الجماع

تعتمد هذه الطريقة على الخصائص الفيزيائية للحيوانات المنوية، ولقد توصل العلماء في هذا العصر لإيجاد الفوارق بين النطف الذكرية والأنثوية، فالحيوان المنوي الحامل للصبغي الذكري يختلف في طبيعته عن الحيوان المنوي للحامل للصبغي الأنثوي، فالأول خفيف وسريع لكن عمره قصير عكس الثاني الذي يكون ثقيل وبطيئ لكن عمره أطول، واعتمادا على هذا الإختلاف في الطبيعة جاءت هذه الوسيلة ضمن وسائل تحديد نوع الجنين [27].

فإذا رغبا الزوجان في إنجاب الذكر عليهما بترقب وقت الإباضة أو قبله بقليل. أما إذا تمت العلاقة بين الزوجين قبل الإباضة بيومين أو ثلاثة أو بعدها بيومين أو ثلاثة، فإن المولود يكون أنثى بإذن الله، وذلك لأن الحيوانات المنوية الذكرية تموت قبل انطلاق البييضة من المبيض لأن عمرها قصير وهذا الإحتمال

الأول. إما الاحتمال الثاني، فلأن افرازات المهبل تعود لما كانت عليه من الحموضة وبالتالي تعيق حركة الحيوانات المنوية الذكرية ويحول بينها وبين الوصول للبييضة وبالتالي فمصيرها الموت، لأن البييضة لا تكون صالحة للتخصيب أكثر من يومين من الإباضة[28].

بالرغم مما ثم ذكره، إلا أن هذه الطريقة لا تحظى بفرص نجاح عالية إلا إذا كانت مرتبطة بالحمية الغذائية المناسبة فإنها تحسن من فعاليتها، مع التأكيد أيضا على الحرص وحساب موعد الإباضة بدقة لأنه يختلف من امرأة لأخرى وفي نفس المرأة من شهر لآخر.

رابعا: الغسول الكيميائي

لقد بينت الدراسات والأبحاث الطبية أن الوسط الذي يحتضن الحيوانات المنوية له دور في تحديد نو الجنين، فالوسط الحامضي أكثر ملائمة للحيوان المنوي الأنثوي، والوسط القلوي يكون ملائم للحيوان المنوي الذكري، وبالتالي فالتحكم في الحالة الكيميائية للمهبل يساعد في عملية اختيار جنس المولود.

كما نشير أيضا أن إفرازات المرأة المهبلية تكون في الأساس حامضية، وهذا كطبيعة ذاتية ووقائية للجهاز التناسلي حتى تقضي على الميكروبات والجراثيم، وبالتالي يكون ملائما للحيوانات المنوية الأنثوية بحكم طبيعته. لكن بالمقابل قد تؤدي هذه الحموضة إلى إعاقة الإنجاب بصفة عامة وعدم إنجاب الذكور بصفة خاصة، وهذا لعدم قدرة هذه الحيوانات المنوية الذكرية للتعايش في هذا الوسط الحامضي، ومن جهة أخرى نجد أن افرازات عنق الرحم تكون قلوية مما يُساعد على مرور الحيوانات المنوية الذكرية[29].

من خلال هذا الشرح المبسط، يتبين أنه على المرأة الراغبة في انجاب الذكر استخدام محلول قلوي لغسل المهبل قبل الجماع بخمس عشرة دقيقة على الأقل، وذلك لإعطاء فرصة أكبر للحيوان المنوي الذكري الإتصال بالبويضة وتلقيحها. أما في الحالة الأخرى أي الرغبة في إنجاب أنثى، فيجب استخدام المحلول الحمضي مثل (بيكربونات الصوديوم) للتأكد من هلاك الحيوانات المنوية الذكرية وإتاحة الفرصة للحيوانات المنوية المؤنثة تخصيب البويضة[30].

إن استعمال هذه الطريقة يُساعد في إختيار الجنس المرغوب فيه ولو بنسب متفاوتة، ومع ذلك تبقى احتمالات النجاح واردة ولا يمكن تجاهلها. كما أن هذه الطرق ليست على سبيل الحصر، بل مجرد تجارب وحقائق علمية تقبل العكس أو النفي لأن النتائج ليست دقيقة بنسبة 100%، ومع تطور العلم ستظهر أساليب جديدة ربما ستنفي أو تغير ما هو متبع في الوقت الحالي.

هذا عن الطرق الطبيعية، فكيف ستكون الطرق المخبرية أو الطبية ؟

الفرع الثاني:الطرق المخبرية

ظلت الطرق الطبيعية هي السائدة في فكرة اختيار الجنين إلى أن ظهرت فكرة التلقيح الإصطناعي وخاصة تقنية أطفال الأنابيب، والتي أحدثت ثورة في مجال الاكتشافات الطبية ومنحت الأمل للأزواج لإنجاب واختيار الذرية، حيث بدأ اللجوء للمختبرات والتدخلات الطبية يغزو الحياة الأسرية لحل مشكلة الإنجاب ونوع الجنين معا[31]. وتتمثل هذه الطرق الطبية في:

أولا: مرحلة ما قبل الإخصاب (غربلة الحيوانات المنوية وفصلها)

وتتمثل في فصل السائل المنوي الذي يحمل كروموزومات الذكورة والأنوثة، مع إعطاء الأدوية المنشطة بعد تجهيز جسم المرأة لزيادة عدد البويضات ورفع فرصة الحمل، ثم القيام بحقن الرحم بالحيوانات المنوية الحاملة للجنس المرغوب فيه بعد فصلها في المختبر بطريقة الغربلة باستخدام أدوات خاصة، اعتمادًا على أن السائل المنوي في الحالة الطبيعية يحتوي بصورة تقريبية على 50% من الحيوانات المنوية الأنثوية و50% حيوانات منوية ذكرية باستثناء بعض الحالات الشاذة. غير أن هذه الطريقة لا تقوم بعمل فصل تام وناجح مائة في المائة، أي أن احتمالية تواجد الحيوانات المنوية للجنس الغير المرغوب به واردة، وبالتالي تكون النتيجة عكس التوقعات[32].

ثانيا:الفصل الوراثي

بعدما عجزت الطريقة السابقة عن تحقيق النتائج المتوقعة ،وجد الباحثون أنفسهم أمام تحد من أجل الوصول إلى تقنية تحقق نتائج مخبرية جد دقيقة، وهذا من خلال فصل الحيوانات المنوية بالاعتماد على محتويات المادة الوراثية (DNA)، وتسمى هذه الطريقة (Flow Cytometry / Sperm Separation) وهي أكثر دقة من سابقتها وتعطي نتائج قد تصل إلى 90% إذا حصل الحمل[33].

وتعتمد هذه الطريقة على أساس أن الحيوان المنوي الحامل للكروموزوم الأنثوي يحتوي على المادة الوراثيةDNA بما يقارب 3 % أكثر من الحيوان المنوي الحامل للكروموزوم الذكري. وبناء عليه، فان هذا الاختلاف يمكن قياسه ومن ثم فصل الحيوانات المنوية الذكرية عن الأنثوية بأدوات معقدة ودقيقة تسمىFlow Cytometer Instrument ، وهي أداة تستخدم لدراسة وحساب الخصائص الكيميائية والوظيفية للخلية. وعند إجراء فصل الحيوانات المنوية يعطى كروموزوم الحيوان المنوي الذكري اللون الأخضر وكروموزوم الحيوان المنوي الأنثوي اللون الأحمر،ثم تراقب هذه العينة تحت الميكروسكوب لدراسة دقة الفصل ونقاوته، بعد ذلك يتم استخدام العينة المجهزة أما للحقن الصناعي أو لأطفال الأنابيب التقليدية أو للحقن المجهري بنسبة كبيرة[34].

ثالثا:أخذ عينة من أجنة أطفال الأنابيب لاختيار جنس الجنين

وهذه الطريقة الأكثر انتشاراً وضمانا، إذا حصل الحمل حيث تصل نسبة نجاحها إلى 99 % وهي تقنية مرتبطة بأطفال الأنابيب حيث يتم دراسة نوع الأجنة بعد تشكلها وانقسامها قبل إرجاعها إلى رحم المرأة بطريقة التشخيص الوراثي (DGP)(Preimplantation Genetic Diagnosis). وقبل الشروع في هذه العملية لابد من وضع الزوجين في الصورة من خلال مناقشة مجموعة من الأمور على غرار سن الزوجة، عدد وجنس الأطفال في العائلة، والوضع الصحي للزوجة وإمكانية تكرار الحمل وطريقة الولادة، ونسبة تقبل حصول حمل بجنين غير مطلوب[35].

تتم هذه الطريقة بخطوات عدة تشمل تلقيح البويضة خارج جسم المرأة بالحيوان الذكري للزوج، حيث يتم إعطاء الزوجة بعض العقاقير لتحفيز المبيض لإنتاج عدد من البويضات التي يتم سحبها عن إبرة مهبلية خاصة تحت التخدير العام وبتوجيه الأشعة بالموجات فوق الصوتية [36].

إن هذه الطريقة تستخدم في أغلب الأحيان لأغراض طبية بحتة من أجل استبعاد الأمراض الوراثية التي قد تكون موجودة في أحد الجنسين، كما يجب على الأطباء والعلماء دراسة كل حالة طبياً قبل الاختيار والبدء في برنامج اختيار جنس المولود حتى لا يكون هناك اختلال في التوازن البشري الذي فرضه الله سبحانه وتعالى.

وما يميز هذه الطريقة عن غيرها من طرق تحديد جنس المولود أنها أكثر ضماناً ونجاحا، كما أنها لا تشكل خطراً على الأجنة حيث أن الخلية المفحوصة تؤخذ من جنين مازال في طور الانقسام مما لا يؤدي إلى حدوث أي تشوهات أو تأثيرات جانبية على المولود لاحقاً، ولكن تقلل نسبة حدوث الحمل بدرجة بسيطة جداً عن الطرق الأخرى لأطفال الأنابيب العادية التي لا يصاحبها اختيار لجنس المولود [37].

نستنتج مما سبق عرضه أنه بالرغم من أن هذه التقنية تعطي نتائج إيجابية، إلا أنه تبقى الطرق الطبيعية هي الأحسن والمفيدة في اختيار جنس المولود لخلوها من أي تدخل طبي، أو تجارب نسبية مع المحافظة على حرمة الجسم البشري، وتجنب أي خطأ يؤدي لاختلاط الأنساب وبقاء الأمر سري بين الزوجين والأخذ بالأسباب وترك النتيجة على الله سبحانه وتعالي.

كما نذكر بأن مسألة الرغبة في اختيار جنس الجنين ليست جديدة،وإنما قديمة والإختلاف يكمن فقط في الأساليب المتّبعة.

بعدما قمنا بتسليط الضوء في المبحث الأول عن حقيقة اختيار جنس الجنين والطرق المتبعة لتحقيق الهدف،سنتعرض في المبحث الموالي عن الرأي الشرعي والقانوني لهذه العملية وكيف عالج فقهاء الشريعة والقانوني هذه الوسيلة الطبية.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1954- 1976

المبحث الثاني: النظرة الشرعية والقانونية لإختيار جنس الجنين

كغيرها من الأبحاث الطبية المستجدة والماسة بحرمة الجسم البشري يجب أن يكون لفقهاء الشريعة ورجال القانون رأيهم في الموضوع حتى يُبينوا لنا المباح والمحظور ونعرف ما هي القيود الواردة عليها حتى تكسب المشروعية. فجاءت الآراء متباينة كل حسب توجهه وحججه الذي استند عليها، لذلك سوف نتطرق في المطلب الأول للحكم الشرعي من خلال عرض مجمل الآراء المؤيدة والمعارضة مع الأسانيد ثم بعد ذلك نبين موقف القانون الجزائري من هذه العملية.

المطلب الأول:الحكم الشرعي تحديد الجنس البشري

إن قضية اختيار جنس الجنين تكتنفها العديد من التساؤلات والإشكالات الفقهية التي يحتاج الناس لبيان أحكامها، وذلك لتعلّقها بالنوع البشري الذي يضم الذكور والإناث،وهذا الإختلاف في النوع والعدد لحكمة لا يعلمها إلا الله سبحانه و تعالى.

إن محاولة التحكم في النوع من طرف الإنسان سيؤدي لا محالة لاختلال التوازن الطبيعي للكون. لهذا اختلفت الآراء بين مجيزين(فرع أول)، ومانعين لاختيار نوع الجنين(فرع ثان) .

الفرع الأول: المجيزون لعملية تحديد الجنس البشري

حسب هذا التوجه، فإن الأصل في تحديد الجنس البشري هو الجواز ولا مانع منه شرعاً، إذا كان يهدف لتفادي الأمراض الوراثية وبطرق شرعية وطبيعية مع الأخذ بالأسباب، كالدعاء والعلاج الطبي مثلا، وهذا استنادا على القاعدة الفقية الأصل في الأشياء الإباحة وليس هناك دليل قطعي يمنع من السعي للحصول على ذكر أو أنثى بالطرق الشرعية لأن الله تعالى هو الذي سخر للإنسان الأسباب.

ومن أبرز القائلين بذلك قلة من الفقهاء المعاصرين نذكر على سبيل المثال:الشيخ مصطفى الزرقا،الشيخ عبد الله بن بيّة، الشيخ عبد الله البسام الدكتور علي جمعة، الدكتور يوسف القرضاوي،الدكتور نصر الدين فريد واصل بالإضافة إلى الفتوى الصادرة عن مجلس الإفتاء بالأردن ولجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية تحت رقم 94ع/98في 1419/03/03هـــ،، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته رقم (19) لعام 1428 هـــ بمكة المكرمة[38]. وأدلّتهم في ذلك:

1-من القرآن الكريم

قوله تعالى {وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا(5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا (6)}[39]. وقوله في سورة الصافات على لسان سيدنا إبراهيم علية السلام { رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ(100) فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ(101)}[40]. وفي قوله تعالى {فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ

رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ}[41].

قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام {هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ}[42].

من خلال هذه الآيات الكريمة، فإن طريق الدعاء من أجل علاج العقم وطلب جنس معين يُعتبر مشروعا وخير دليل هو دعاء الأنبياء والرسل، وبالمقابل استجابة الله عزّ وجلّ لطلبهم.

2- من السنة النبوية

ما روي عن ثوبان مولى رسول الله (ص) قال " كنت قائما عند رسول الله فَجَاءَ حبر من أحبار اليهود فقال: إنى أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي فقال ينفعك إن حدّثتك قال أسمع بأذني قال جئت أسألك عن الولد فقال (ص) ماء الرجل أبيض ،وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا، فعلا مني الرجل مني المرأة، أذكرا بإذن الله،وإذا علا مني المرأة مني الرجل، أنثا بإذن الله، قال اليهودي: لقد صدقت، وإنّك لنبي،ثمّ انصرف فقال رسول الله صل الله عليه وسلم لقد سألني هذا عن الذي سألني عنه،وما لي علم بشيء منه ،حتّى أتاني الله به "[43].

من خلال هذا الحديث النبوي الشريف، يتبين لنا أن اختيار جنس الجنين جائز شرعا إذا تم بالمعاشرة بين الزوجين وبطريقة طبيعية، حيث أعطي أمارات واضحة عن كيفية تكوّن نوع الجنين من خلال ابراز حالتين لا ثالث لهما، الحالة الأولى والتي يغلب فيها ماء الرجل على ماء الأنثى فتكون النتيجة ذكرا بإذن الله ، والحالة الثانية وهي العكس فتكون النتيجة أنثى. وبالتالي فالطريقة جائزة شرعا ولا وجود لأي شبهة طالما لم يتدخل أي طرف أجنبي ولم يستعمل التدخل الطبي.

وعن عائشة رضي الله عنـــها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم " تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم"[44].

يُفهم من هذا الحديث أن رسولنا الكريم أمرنا أن نختار الأنسب والأفضل للزواج حتى نحافظ على سلامة وقوة النسل وتفاديا للأمراض الوراثية التي تصيب الذكور دون الإناث أوالعكس، وبالتالي يمكن أن يمتد هذا الإختيار إلى أبعد من ذلك حتى يشمل نوع السلالة و نحقق الهدف المطلوب.

الفرع الثاني: المانعون لفكرة تحديد الجنس البشري

حسب رأيهم فإن هذه التقنية غير جائزة شرعا،ومن أبرز الفقهاء المعاصرين الذين عارضوا الفكرة نذكر:الدكتور عبد الناصر أبو البصل، الشيخ فيصل مولوي، الدكتور عبد الرحمن عبد الخالق، الدكتورة سامرة محمد حامد العمري ودعّموا موقفهم بفتوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالسعودية،حيث جاء في فتواها أن

« ...شأن الأجنة من حيث إيجادهم في الأرحام وذكورتهم وأنوثتهم هو من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه و تعالى»[45].

كما أن تحديد الجنس البشري على مستوى الأمة يُؤدي إلى الإخلال بنظام الخلق، واختلال التوازن في النوع البشري مما ينجر عنه مشاكل اجتماعية واقتصادية وأخلاقية تؤدي لفساد الأمة، بالإضافة إلى التعدي على حرمة الجسم البشري من خلال تحويله إلى موضع تجارب،وإمكانية اختلاط الأنساب، وكشف العورة المغلظة[46]. وأدلتهم في ذلك:

1- من القرآن الكريم

في قوله تعالى {اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ}[47]. وأيضا في قوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ}[48]. وجاء في قوله تعالى أيضا {لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاء يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاء الذُّكُورَ.أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاء عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ}[49]. ويقول أيضا في محكم تنزيله{هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاء لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[50].

من خلال عرضنا لبعض الآيات الكريمة التي استند عليها أصحاب هذا الرأي، والتي من خلالها بينوا لنا أن قضية ما في الأرحام واختيار الجنس هي من علم الغيب التي لا يعلمها إلا الله، فهو الوحيد الذي بيده الأمر لحكمة لا يعلمها إلا هو. وما هذه العلوم والاكتشافات إلا توفيق من عنده، لأن الأمر محسوم منذ أن خلق الكون، وليس للبشر وسيلة أوالقدرة من أجل تغيير الأقدار بالرغم من الأخذ بالأسباب. والقول أنه يمكن للعلوم الحديثة تغيير نوع الجنين يعتبر درب من الخيال وهذا استنادا لوله تعالى {وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}[51]. وكل ما في الأمر أن الأطباء توصلوا لتهيئة المحيط لتلقيح البويضة بجنس الحيوان المنوي المطلوب.

2- من السنة النبوية

حديث ابن مسعود في مراحل الخلق وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " يقول الملك الموكل بالجنين عند خلقه يارب، أذ كر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء، والملك يكتب"[52].

وكذا في حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال" إن الله عز وجل وكّل بالرحم ملكا يقول يا رب علقة، يا رب مضغة، فإذا أراد أن يقضي خلقه الذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق والأجل؟ فيكتب في بطن أمه"[53].

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1954- 1976

وفي الأخير وقبل ترجيح الرأي الغالب، فإننا كمسلمين نؤمن بقضاء الله وقدره ونرضى بما رزقنا الله به سواء كان ذكرا أوأنثا وهذا لحكمة يعلمها إلا الله. ومن خلال عرضنا لهذه الأسانيد سواء من الكتاب أوالسنة وآراء المؤيدين والمانعين.

يتبين لنا أن فكرة تحديد جنس الجنين إذا تمت بالطرق الطبيعية من خلال النظام الغذائي أو توقيت الجماع أو الدعاء مثلا فلا مانع من ذلك مادام الآمر يتم في النطاق الشرعي الصحيح، بالإضافة إلى أن فكرة تجنب الأمراض الوراثية التي أصبحت تفرض نفسها بقوة خاصة إذا أثبت الطب الحديث ذالك في نوع معين من الجنين فالأولى دفع الضرر قبل وقوعه بذلك يمكن اللجوء للطرق المخبرية ولكن بشروط وضوابط مشددة حتى لا تخرج عن نطاقها.

كان هذا الموقف الشرعي باختلاف آرائه وأسانيده بين معارض ومؤيد. فماذا سيكون الموقف القانوني من هذه النازلة التي أصبحت تفرض نفسها مع التطورات الحديثة.

المطلب الثاني: موقف القانون الجزائري من فكرة تحديد جنس الجنين

سنحاول في هذا المطلب عرض وابراز موقعة تحديد جنس الجنين في التشريع الجزائري من خلال مواد الدستور باعتباره أسمى القوانين ثم في قانون الأسرة وقانون الصحة الجديدة، وهل ثم معالجة الموضوع بالكيفية الصحيحة أم مجرد تلميح.

الفرع الأول: في الدستور الجزائري

باعتبار الدستور هو هرم النصوص القانونية والإطار العام الذي يحدد الحقوق والواجبات ويكفل الحماية القانونية للأشخاص سواء الماسة بحريتهم أو بشخصيتهم على حد سواء، فكان لابد للمؤسس الدستوري معالجة هذه القضية الشائكة ووضع حد للتجاوزات المترتبة عنها.

وبتصفحنا للمواد الدستورية لم نجد إشارة مباشرة أوعرض لهذه النازلة بل مجرّد قواعد قانونية عامة ومجرّدة يمكن الإستئناس بها لاستنباط الحكم القانوني على غرار المادتين 38 و39[54] من الفصل الأول، الباب الثاني المتعلّق بالحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات.

وبما أن الدستور الجزائري يضمن الحقوق والحريات لكلا الجنسين من خلال مبدأ المساواة[55] فبالتالي لا يمكن قتل الجنين وحرمانه من حقه في الوجود بمجرد أنه جنس غير مرغوب فيه أو أن النتائج المخبرية لم تعط النتيجة المتوقعة وحتى الإجهاض لا يُمكن الاستعانة به إلا في حالات خاصة ومحدّدة قانونا وطبيا، ومن جهة أخرى لا يُمكن أن نفرض على الشخص أن يُنجب جنسا معينا سواء ذكرا أوأنثا لأن ذلك يدخل في حرمة و كرامة المواطن وهذا ما حرص عليه الدستور من خلال المادة 39.

وفي الأخير لعل هذه المواد تكون دفعا لحماية الجنين حاليا،في انتظار صدور مواد جديدة تكون أكثر وضوحا وتخصصا في موضوع تحديد الجنس البشري من خلال إحاطته بحماية دستورية خاصة. وخاصة نحن في زمن التكنولوجيا والاكتشافات الطبية التي أصبحت لا تفرق بين المحظور والمباح، بل تحقيق الشهوات والمتطلبات ضاربة بذلك كل القيم الأخلاقية والإنسانية من أجل جمع ثروة مالية.

الفرع الثاني: في قانون الأسرة الجزائري

المشرع الجزائري خلال تعديله لقانون الأسرة وبغية مواكبته للمستجدات الطبية، عالج فكرة التلقيح الإصطناعي والتي غزت الحياة البشرية وأصبحت الحل الوحيد لمعالجة العقم والحفاظ على الأسرة من التشتت وخصص لها مادة صريحة تمثلت في نص المادة 45 مكرر والتي جاءت على النحو التالي:

"يجوز للزوجين اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي

يخضع التلقيح الاصطناعي للشروط الآتية:

-أن يكون الزواج شرعيا.

-أن يكون التلقيح برضا الزوجين وأثناء حياتهما.

-أن يتم بمني الزوج وبويضة رحم الزوجة.

-لا يجوز اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي باستعمال الأم البديلة»[56].

لو أسقطنا هذه الشروط على عملية تحديد جنس الجنين، فيمكن إعطاؤها الصبغة القانونية خاصة إذا تمت بين الزوجين، بالإضافة إلى أن التلقيح الإصطناعي وسيلة من الوسائل المستعملة في تحديد جنس الجنين. ولكن في المقابل بالرجوع لنص المادة 222 من نفس القانون والتي أحالتنا لأحكام الشريعة الإسلامية في الحالات التي لم يرد فيها نص قانوني، فنجد أنه هناك تباين في آراء فقهاء الشريعة الإسلامية بخصوص هذا النازلة كما ذكرنا سالفا، وبالتالي ليس هناك توافق مع المادة 45مكرر والتي لا يمكن اسقاط شروط التلقيح الإصطناعي على قضية تحديد جنس الجنين.

وفي هذا الموضوع جاء رأي الأستاذ بلحاج العربي «لا يجوز إجراء تقنية الإخصاب بهدف تحديد الجنس البشري أو إثراء صفاته كما أنه يمنع منعا باتا استنساخ الأجنة البشرية للحصول على الخلايا الجذعية أو الأعضاء أو الأنسجة الجينية وهي الحدود الشرعية والقانونية للتجارب الطبية والعلمية على الأجنة الآدمية، التي هي أصل الإنسان والتي تخضع لجملة من الضوابط الشرعية والشروط القانونية»[57].

فرغم ارتباط موضوع تحديد جنس الجنين بقانون الأسرة لصلته المباشرة بالزوجين، إلا أن هذا الأخير جاء خال من أي فكرة أوإشارة لهذه النازلة، فهل هذا الأمر يعتبر سهوا أو نقصا من المشرع الجزائري أم

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 1954- 1976

أجل القضية لحين أن يخرج الفقهاء وخاصة فقهاء الشريعة الإسلامية بآراء و فتاوى موحدة حتى لا يكون هناك خروج عن المألوف .

الفرع الثالث: في قانون الصحة الجديد

قانون الصحة الجديد جاء نوعا ما مغاير لسابقيه، حيث حاول المشرع الجزائري من خلاله سد الثغرات ومواكبة التطورات الطبية خاصة تلك الماسة بالعنصر البشري على غرار صناعة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية والتجارب الطبية والأخلاقيات الطبية والأبحاث المخبرية.

وبعد إطلاعنا على مواده، وجدنا مادة قانونية وحيدة أشارة لتحديد جنس الجنين وذلك في القسم الثالث المتعلّق بأحكام خاصة بالمساعدة الطبية على الإنجاب وهي المادة 375 التي نصت على أنه « يمنع كل استنساخ للأجسام الحية المتماثلة جينيا فيما يخص الكائن البشري وكل إنتقاء للجنس»[58]. وبذلك فقد منع صراحة كل عملية طبية تهدف لتحديد أو اختيار جنس الجنين.كما رتّب عقوبة جزائية في حالة مخالفة أحكام المادة 375 سالفة الذكر، وذلك بموجب المادة 436 منه والتي نصت على أنه «يعاقب كل من يخالف المنع المنصوص عليه في أحكام المادة 375 من هذا القانون، المتعلّق باستنساخ أجسام حية مماثلة وراثيا وانتقاء الجنس، بالحبس من عشر(10) سنوات إلى عشرين(20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج »[59].

وبذلك فقد وضع المشرع الجزائري حدا لهذا الموضوع من خلال قانون الصحة الجديد ومنع أي عملية طبية تهدف لتحديد جنس الجنين ورتّب على مخالفتها أحكام جزائية مشددة بتصنيفها في خانة الجنايات، ولم يفرق بين الأطباء والوالدين وبذلك يكون قد ضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه العبث بالنسل البشري .

الخاتمة

من خلال بحثنا وجدنا أن أنه ليس من السهل أن تحكم أو تصدر أحكاما على قضية طبية لها صلة مباشرة بالأسرة و حرمة الجسم البشري خاصة وبالمجتمع عامة. فبالرغم من أنها تعطي حلولا للأسر من أجل اختيار نسلهم حسب أهوائهم إلا أنها في المقابل تهدم الأمة وتُخل بالتوازن البشري.

فبالرغم من تضارب الآراء الفقهية بين مؤيد ومعارض لفكرة تحديد جنس الجنين، إلا أن المشرع الجزائري ورغم تأخره إلى غاية 2018 من خلال قانون الصحة حسم الموضوع وحظر هذه التقنية مباشرة وبدون مقدمات أو حالات استثنائية. فهل أصاب في توجهه أم أنه منع مؤقت يمكن العدول عليه مستقبلا تحت تأثير الضغوطات الدولية وغطاء حقوق الإنسان والحرية. ومع ذلك تبقى هذه التقنية محل نظر ودراسة عميقة لفهم الخلفيات والنتائج المترتبة عنها على المدى البعيد، وعليه نرى أنه:

1-يجب على المشرع الجزائري عدم التأخر في مسايرة التطورات الطبية كقضية تحديد جنس الجنين لارتباطها بخصوصيات الأسر وبتكوين وتوازن المجتمع، وسن قوانين بما يوافق الحكم الشرعي حتى لا يكون هناك تضارب للآراء.

2-العمل على تدعيم وتشجيع البحث العلمي في المجال الطبي والوراثي، لمعالجة الأمراض الوراثية التي تنتقل مع جنس معين دون اللجوء إلى فكرة تحديد جنس الجنين وما يثيره من إشكالات شرعية وقانونية .

3-تعديل القوانين خاصة قانوني الأسرة والصحة بما يتوافق مع التطورات الحديثة المرتبطة بالمجتمع لتبيان ماهو جائز وممنوع، حتى لا نفتح المجال للعبث بالمبادئ الأخلاقية للمجتمع الجزائري.

الهوامش:

[1] خالد علي القروطي، اختيار جنس الجنين وموقف الشريعة الإسلامية منه، مجلّة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، جامعة غرداية، مجلد03 ، عدد1، 2019، ص.189.

[2] السعيد سحارة، تحديد جنس الجنين في عمليات الإخصاب الإصطناعي الخارجي، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، مجلد10، عدد01، 2019، ص.119.

[3] طارق عبد المنعم محمد، أحكام التدخل الطبي في النطف البشرية في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن،2010، ص.126.

[4] صالحي سمية، حكم اختيار جنس الجنين في عمليات التلقيح الإصطناعي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد15، 2016، ص.216 .

[5] عبد الناصر أبو البصل، دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2003، ص.85 .

[6] خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية،الطبعة الأولى، دارالفكر الجامعي، الإسكندرية،2012، ص.40.

[7] القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال1439 الموافق 02 يوليو2018، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2018، ص.03، المعدل والمتمم بالأمر رقم 20-02 المؤرخ في11 محرم 1442، الموافق 30 أوت 2020، المتعلق بالصحة ،الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2020/05/02، ص.04.

[8] خالد علي القروطي، مرجع سابق، ص.195 .

[9] فادية محمد توفيق أبو عيشة ، موقف الشريعة الإسلامية من تحديد جنس الجنين، دراسة في مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الأسرة والصحة الإنجابية،مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2012، ص.85، https://mobt3ath.com/uplode/books/book-8841.pdf، 2022/07/15.

[10] محمود حسن الحمود، وليد حميد يوسف،علم الأجنة الطبي، الطبعة الأولى، الأردن،2005، ص.114.

[11] حاتم أمين محمد عبادة، التحكم في جنس الجنين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2010، ص.95.

[12] محمود سعد شاهين، أطفال الأنابيب بين الحظر والإباحة وموقف الفقه الإسلامي منها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.65.

[13] خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق، ص.54.

[14] حسب القانون الصادر في 2015/10/29 بعدما تراجعت عن سياسة الطفل الواحد التي انتهجتها منذ 1978.

[15] طارق عبد المنعم محمد، المرجع السابق، ص.174.

[16] محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، أحكام النوازل في الإنجاب، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية،2011، ص.87.

[17]محمد المرسي زهرة، الإنجاب الصناعي أحكامه القانونية وحدوده الشرعية، دراسة مقارنة، الكويت،1993، ص.82.

[18] محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، المرجع السابق، ص.91 .

19 سورة الكهف، الآية 46.

[20] محمود أحمد طه، الإنجاب بين المشروعية والتجريم(رفض الإنجاب–التلقيح الإصطناعي –الإستنساخ–تعديل الصفات الوراثية في الجنين)، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2015، ص.219.

[21] طارق عبد المنعم محمد، المرجع السابق، ص.104.

[22] محمود أحمد طه، المرجع السابق، ص.220 .

[23] فادية محمد توفيق أبو عيشة، المرجع السابق، ص.129.

[24] محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، المرجع السابق، ص.99.

[25] حاتم أمين محمد عبادة، المرجع السابق، ص.65.

[26] محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، المرجع السابق، ص.101.

[27] خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق، ص.44.

[28] محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، المرجع السابق، ص.101.

[29] محمد المرسي زهرة، المرجع السابق، ص.98 .

30شوقي إبراهيم عبد الكريم علام، تحديد الجنس و تغييره بين الحظر والمشروعية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2011، ص.12.

[31] صالحي سمية، المرجع السابق، ص.201 .

[32] محمود أحمد طه، المرجع السابق، ص.215.

[33] إسماعل أبو عساف، أساسيات بيولوجيا الخلية والهندسة الوراثية وعلم الجنين، الطبعة الأولى، الأهلية، الأردن، 2007، ص.154.

34 شوقي إبراهيم عبد الكريم علام، المرجع السابق، ص.52.

[35] إسماعل أبو عساف،المرجع السابق،ص. 160.

[36] خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق،ص. 99.

[37] الزهرة هراوة، عيسى معيزة، تحديد جنس الجنين طبيا في ضوء الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، مجلد07، عدد01، 2022، ص.1169.

[38]خالد بن عبد الله المصلح، كتاب رؤية في الشرعية تحديد

جـــــــــــــــــــــــــــــنـــــــــــــــــــــــــــــس
الجـــــــــــــــنـــــــــــــــــيـــــــــــــن،
.2022/05/14، https://www.iasj.net/iasj/download/ef7b12e05098b4f3

[39] سورة مريم، الآيتين 5 و6.

[40] سورة الصافات الآيتين 100،101.

[41] سورة أل عمران،الآية 36.

[42] سورة أل عمران،الآية 38.

[43] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، المجلد الأول، كتاب الحيض، باب بيان صفة مني الرجل ومني المرأة وأن الولد مخلوق من مائهما، حديث رقم 315، دار طيبة، الطبعة الأولى، الرياض، 2006، ص.155 .

[44] سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الأكفاء، دار الجيل، بيروت،ج1، 1998، ص.618.

[45] شريف كف الغزال، الجنين ونشأة الإنسان بين العلم والقرآن، http://www.gulfkids.com/ar/artical-41.htm ، تاريخ الإطلاع .2022/04/21

[46] محمد رأفت عثمان، موقف الإسلام والنظرة المستقبلية لتقدم العلاج الجيني، قضايا فقهية معاصرة، مطبعة الإخوة الأشقاء لطباعة الأوفست، القاهرة،2002، ص.58.

[47] سورة الرعد، الآية 09.

[48] سورة لقمان، الآية 34.

[49] سورة الشورى، الآيتين 49،50

[50] سوة أل عمران، الآية 06.

[51] سورة التكوير، الأية .29.

[52] أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 2002، ص.1312.

[53] أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المرجع نفسه،ص.1365.

[54] تنص المادة 38 على أنه « الحق في الحياة لصيق بالإنسان، يحميه القانون، ولا يمكن أن يحرم منه أحد إلا في الحالات التي يحددها القانون ».

تنص المادة 39« تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان.

يحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة

يعاقب القانون على التعذيب، وعلى المعاملات القاسية واللاإنسانية أوالمهينة، والإتجار بالبشر» مرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأول 1442 الموافق 30ديسمبر 2020 يعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمر 2020، الجريدة الرسمية، عدد 82، ص.03 .

[55] تنص المادة 37 « ...، ولهم الحق في حماية متساوية، ولا يمكن أن يُتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو الجنس ... » من الدستور الجزائري.

[56] المادة 45 مكرر من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 09يونيو 1984 المعدل والمتمم بالأمر 02 - 05 الموافق 27فبراير 2005 والمتضمن قانون الأسرة الجزائري، الجريدة الرسمية، عدد 15، لسنة 42، ص.21 .

[57] بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، أحكام الزواج،الطبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص.413.

[58] المادة 375 من قانون الصحة الجزائري.

[59] المادة 436 من قانون الصحة الجزائري .

قائمة المصادر و المراجع

أولا:النصوص القانونية

1- مرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأول 1442 الموافق 30ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري،المصادق عليه في استفتاء أول نوفمر 2020،ج.ر عدد 82،لسنة 57،ص.03.

2- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 09يونيو 1984 المعدل والمتمم بالأمر 02 - 05 الموافق 27 فبراير 2005 والمتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج.ر عدد 15، لسنة 42 ،ص.21 .

3- القانون رقم 18-11 المؤرخ في 18 شوال1439 الموافق 02 يوليو2018، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2018، ص.03، المعدل والمتمم بالأمر رقم 20-02 المؤرخ في11 محرم 1442، الموافق 30 أوت 2020، المتعلق بالصحة ،الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 2020/05/02، ص.04.

ثانيا:الكتب

1-أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، المجلد الأول، كتاب الحيض، باب بيان صفة مني الرجل ومني المرأة وأن الولد مخلوق من مائهما،حديث رقم 315، دار طيبة، الطبعة الأولى، الرياض،2006.

2- أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري،صحيح البخاري،الطبعة الأولى، دار ابن ثير، اليمامة، بيروت، 2002.

3- إسماعيل أبوعساف،أساسياتبيولوجيا الخلية والهندسة الوراثية وعلم الجنين، الطبعة الأولى، الأهلية، الأردن، 2009.

4- بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، أحكام الزواج، الطبعة6، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010 .

5- حاتم أمين محمد عبادة، التحكم في جنس الجنين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2010.

6- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2012.

7- سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الأكفاء،ج1، دار الجيل، بيروت، 1998.

8- شوقي إبراهيم عبد الكريم علام، تحديد الجنس وتغييره بين الحظر والمشروعية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ،2011.

9- طارق عبد المنعم محمد،أحكام التدخل الطبي في النطف البشرية في الفقه الإسلامي،الطبعة الأولى، دار النفائس،الأردن،2010.

10- عبد الناصر أبو البصل، دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، الطبعة الأولى،دار النفائس، الأردن، 2003.

11- محمد المرسي زهرة، الإنجاب الصناعي أحكامه القانونية وحدوده الشرعية، دراسة مقارنة، الكويت، 1993.

12- محمد بن هائل بن غيلان المدحجي، أحكام النوازل في الإنجاب، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، 2011.

13- محمد رأفت عثمان، موقف الإسلام والنظرة المستقبلية لتقدم العلاج الجيني، قضايا فقهية معاصرة، مطبعة الإخوة الأشقاء لطباعة الأوفست، القاهرة، 2002.

14- محمود أحمد طه، الإنجاب بين المشروعية والتجريم(رفض الإنجاب،التلقيح الإصطناعي،الإستنساخ، تعديل الصفات الوراثية في الجنين) دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2015.

15- محمود حسن الحمود، وليد حميد يوسف، علم الأجنة الطبي، الطبعة الأولى، الأردن،2005.

16- محمود سعد شاهين، أطفال الأنابيب بين الحظر والإباحة وموقف الفقه الإسلامي منها، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر،2011.

ثالثا:المقالات

1- السعيد سحارة، تحديد جنس الجنين في عمليات الإخصاب الإصطناعي الخارجي، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري،مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، مجلد10،عدد01، 2019.

2- الزهرة هراوة، عيسى معيزة، تحديد جنس الجنين طبيا في ضوء الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، مجلد07، عدد01، 2022.

3- خالد علي القروطي، اختيار جنس الجنين وموقف الشريعة الإسلامية منه، مجلّة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، جامعة غرداية، مجلد03، عدد01،2019.

4- صالحي سمية، حكم اختيار جنس الجنين في عمليات التلقيح الإصطناعي، مجلة دفاتر السياسة والقانون،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد15،2016.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1-فادية محمد توفيق أبو عيشة، موقف الشريعة الإسلامية من تحديد جنس الجنين، دراسة في مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الأسرة والصحة الإنجابية، مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2012، https://mobt3ath.com/uplode/books/book-8841.pdf، 16/07/15،2022ساو30د.

2- شريف كشف الغزال، الجنين ونشأة الإنسان بين العلم والقرآن، http://www.gulfkids.com/ar/artical-41.htm ،تاريخ الإطلاع 2022/02/21.

3-خالد بن عبد الله المصلح، كتاب رؤية شرعية في تحديد جنس الجنين، https://www.iasj.net/iasj/download/ef7b12e05098b4f3،تاريخ الإطلاع 2022/05/14 .